العدد الخامس
السنة الثالثة - المجلد الأول

المحرَّم ١٤٤١هـ
سبتمبر ٢٠١٩مـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

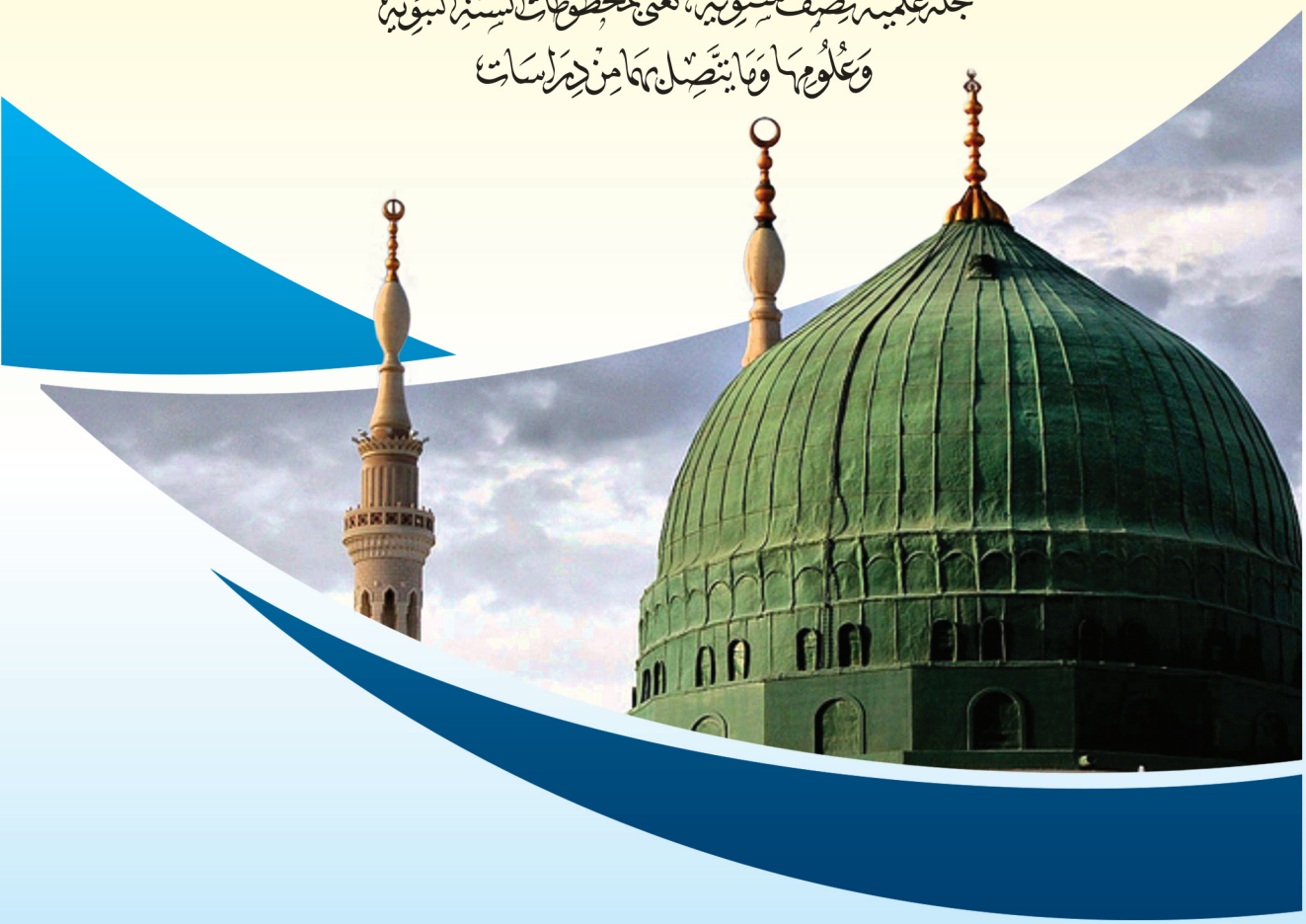

وقف السنة والتراث النبوي

قال علي المديني ﷺ :

« البَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ »

بابٌ يُعنىٰ بالمباحث التي تتعلق

بعلل الأحاديث النبوية سَنَدًا ومَتْنًا

قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين والرَّدُّ عَلَىٰ دعوىٰ إهمالهم نقد المتن

د. منصور محمد أحمد يوسف[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد قيَّض اللَّه سبحانه وتعالى للسنة النبوية المشرَّفة حُفَّاظًا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، يَنْفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبطلين، وتأويل الجاهلين، فأفنوا أعمارهم في الدِّفاع عنها والذَّب عن حياضها، وبذلوا في سبيل ذلك الغالي والنَّفيس.

وقد التزم أولئك النُّقاد في سبيل تمحيص السُّنَّة النَّبوية منهجًا علميًّا، في قمة النَّزاهة والدِّقة، في التَّتبع والاستقراء، والموازنة بين المرويات، فقعَّدوا بذلك قواعد يُحكم بها على السند والمتن.

لكن وجدنا في عصرنا الحاضر من ادَّعى أن المُحدِّثين اهتموا بنقد إسناد

(١) عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية (ميديو) – ماليزيا.

الحديث وأهملوا نقد المتن، فمن هؤلاء الكاتب أحمد أمين[(١)]، وذلك في كتبه «فجر الإسلام»، و«ضُحى الإسلام»، و«ظهر الإسلام».

حيث قال: «وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم -والحق يقال- عُنوا بنقد الإسناد أكثر مما عُنوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفر بنقد من ناحية أنَّ ما نُسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تُناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يُخالف المألوف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا، ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عُنوا به من جرح الرجال وتعديلهم»[(٢)].

وقال أيضًا: «وفي الحق إن المحدِّثين عُنوا عناية بالنَّقد الخارجي، ولم يُعنوا هذه العناية بالنَّقد الدَّاخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحًا وتعديلًا... ولكنهم لم يتوسعوا كثيرًا في النَّقد الدَّاخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث، هل ينطبق على الواقع أم لا؟»[(٣)].

وقال أيضًا في معرض حديثه عن المُحدثين: «كما يؤخذ عليهم أنهم عُنُوا بالسند

(١) هو: أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ: عالم بالأدب، غزير الاطلاع على التاريخ، من كبار الكتاب، اشتهر باسمه (أحمد أمين) وضاعت نسبته إلى (الطباخ). مولده سنة ١٢٩٥هـ = ١٨٧٨م بالقاهرة. قرأ مدة قصيرة في الأزهر، وتخرج في مدرسة القضاء الشرعي، ودرس بها إلى سنة ١٩٢١م، وتولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية، ثم عُيِّن مدرسًا بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وانتخب عميدا لها ١٩٣٩م، وعُيِّن مديرا للإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية ١٩٤٧م، واستمر فيها إلى أن تُوفي، وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق ومجمع اللغة بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي ببغداد، من تآليفه المطبوعة: (فجر الاسلام، و(ضحى الاسلام، و(ظهر الاسلام) و(يوم الإسلام)، توفي بالقاهرة في سنة ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م. الأعلام للزركلي ١/ ١٠١-١٠٢.

(٢) فجر الإسلام ص ٢٣٨، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

(٣) ضحى الإسلام ٢/ ١٣٠، إصدارات مكتبة الأسرة ١٩٩٨م، طبعة مصورة عن طبعة مكتبة النهضة المصرية، بالقاهرة، ١٣٤٣هـ = ١٩٣٥م.

أكثر من عنايتهم بالمتن: فقد يكون السند مدلَّسًا تدليسًا متقنًا فيقبلونه، مع أن العقل والواقع يأبيانه... بل قد يعده بعض المحدِّثين صحيحًا؛ لأنهم لم يجدوا فيه جرحًا، ولم يسلم البخاري ولا مسلم من ذلك، وربما لو امتحن الحديث بمحكِّ أصول الإسلام، لم يتفق معها، وإن صحَّ سنده»[(١)].

وفي هذا البحث إبراز لجهود المُحدثين في نقد الحديث، وبيان للقواعد التي قعَّدها المُحدثون في نقد متن الحديث، والرَّد عَلَى دعوىٰ إهمالهم نقد المتن.

خطة البحث:

سأقسم هذا البحث- بإذن اللَّه تعالى- إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: فيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف النَّقد، والسَّند والإسناد، والمتن لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: النَّشأة المبكرة لنقد الحديث.

المبحث الثالث: الرَّد عَلَى دعوىٰ إهمال المُحدثين نقد المتن، في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اهتمام علم مصطلح الحديث بالرَّاوي والمروي.

المطلب الثاني: لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن.

المطلب الثالث: اعتناء المُحدِّثين بالإسناد ليس لذاته بل لخدمة المتن.

المبحث الرابع: قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين.

الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.

وصلى اللَّه وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) ظهر الإسلام ٢/ ٣٠١.

المبحث الأول

تعريف النَّقد، والسَّند والإسناد، والمتن لغةً واصطلاحًا

يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النَّقد لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف السَّند والإسناد لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثالث: تعريف المتن لغةً واصطلاحًا.

المطلب الأول

تعريف النقد لغةً واصطلاحًا

أولًا: تعريف النقد لغةً:

جاء النَّقد في اللغة على عدة معانٍ منها:

إبراز الشيء وإظهاره: قال ابن فارس[(١)]: «النُّون والقاف والدَّال: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إبراز شيء وبُروزه»[(٢)].

التَّمييز بين الجيد والرديء: «نَقَدَ الدَّراهم والدَّنانير وغيرها نقدًا وتنقادًا: ميَّز جيِّدها من رديئها»[(٣)].

---

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، أبو الحسين، الرازي المالكي اللغوي نزيل همذان، كان رأسًا في الأدب بصيرًا بفقه مالك مناظرًا متكلمًا على طريقة أهل الحق، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، مات بالرَّي سنة خمس وتسعين وثلاث مئة. إنباه الرُّواة على أنباه النحاة للقفطي ١/ ٩٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ١٠٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١/ ٣٥٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ٤٦٧.

(٣) المعجم الوسيط ٢/ ٩٥٣.

اختلاس النظر إلى الشيء: «نقد الرجلُ الشيء بنظره ينقده نقدًا، ونقد إليه: اختلس النظر نحوه... والإنسان ينقد الشيء بعينه، وهو مخالسة النظر لئلا يُفطن له»(١).

المناقشة: «ناقدتُ فلانًا: إذا ناقشتُه في الأمر»(٢).

الاختبار: «نقد الشيء ينقده نقدًا: نقده ليختبره، أو ليميز جيده من رديئه»(٣).

العيب (عيب الناس): «وفي حديث أبي الدرداء(٤): «إن نقدت الناس نقدوك»(٥)، أي: عِبْتهم واغتبتهم قابلوك بمثله»(٦).

وفي الاصطلاح الحديث: يعرف النقد Criticism بتعريفين: أحدهما: الحكم Judgement، ويراد به الحكم على الأشياء بالحسن أو الرداءة، أو الجمال أو القبح. والآخر: التفسير Interpretation أو التحليل Anayzation، فالنقد يتَّجه إلى تحليل وتجزئة النص لإدراك أبعاده وبلوغ أعماقه(٧).

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٣/ ٤٢٥ (نقد)، وينظر القاموس المحيط للفيروزآبادي ١/ ٣٣٩ (فصل النون باب الدال)، والمعجم الوسيط ٢/ ٩٥٣.

(٢) الصحاح للجوهري ٢/ ٥٤٤ (فصل النون)، وينظر: لسان العرب ٨/ ٤٥١٧ (نقد).

(٣) المعجم الوسيط ٢/ ٩٥٣ (نقد)، وينظر: لسان العرب ٨٣/ ٤٢٥ (نقد).

(٤) هو: عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، حكيم هذه الأمة، وسيد قراء دمشق، وقاضيها، مشهور بكنيته، وقيل: اسمه عامر، وعويمر لقب، أسلم يوم بدر، وشهد أحدًا، وأبلى فيها بلاءً حسنًا، وكان عابدًا، ومناقبه وفضائله كثيرة جدًّا، مات لسنتين بقيتا من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقيل: مات سنة اثنتين وثلاثين، والأول أصح. معرفة الصحابة لأبي نُعيم ٤/ ٢١٠٤، وأُسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٤/ ٣١٨، ٦/ ٩٧، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٤/ ٧٤٧.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني ص٣٤١ (٩٧٩)، بلفظ: «ورقًا كان الناس لا شوك فيه، وهم اليوم شوك لا ورق فيه، إن تركتهم لم يتركوك، وإن نقدتهم نقدوك»، وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٧/ ٢٠٨، وزاد: «وإن تركتهم لم يتركوك، وإن هربت منهم أدركوك»، ثم ذكر الخطيب أنه رُوي مرفوعًا وموقوفًا، وصحح الموقوف.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥/ ١٠٤.

(٧) منهج النقد في التفسير للدكتور إحسان الأمين ص ١٥، وينظر مقدمة في النقد الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

ثانيًا: تعريف النقد اصطلاحًا:

لم يضع المُحَدِّثون للنقد تعريفًا اصطلاحيًّا، وإن كانوا قد استعملوا معاني النَّقد اللغوية في نقدهم للأحاديث سندًا ومتنًا، ويمكن التوصل لمعنى النَّقد في اصطلاحهم بالرجوع إلى أقوالهم وأحكامهم على الأحاديث قبولًا وردًّا، قال ابن أبي حاتم[(١)] في مقدمة الجرح والتعديل: »... ولمَّا كان الدِّين هو الذي جاءنا عن اللَّه عز وجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرُّواة حُقَّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن النَّاقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثَّبت في الرواية، مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته... وأن يُعزل عنهم الذين جرَّحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة، وسوء الحفظ، وكثرة الغلط، والسَّهو والاشتباه« [(٢)].

ويمكن تعريف النَّقد اصطلاحًا: بأنه تمييز الأحاديث الصحيحة من السَّقيمة، والحكم على رواتها تجريحًا وتعديلًا بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة[(٣)].

وتوضيح ذلك: أن تمييز الأحاديث الصحيحة من السَّقيمة، يكون بدراسة السَّند والمتن، وإصدار الحكم على الحديث بالقبول أو الرَّد، وهذه الدراسة تُفضي بنا إلى نوعين من علوم الحديث.

النوع الأول: علم الجرح والتعديل، والمراد به بيان أحوال الرُّواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها بألفاظ مخصوصة، دقيقة الصياغة، محددة الدلالة، ومراتب تلك

---

(١) هو: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، أبو محمد، وريث علم أبيه وأبي زرعة الرَّازين وجامعه، قال الخليلي: «كان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السَّقيم، وله من التصانيف ما هو أشبه من أن يُوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار»، توفي سنة سبع وعشرين وثلاث مئة. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ٢/ ٦٨٣، وطبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٥٥، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٣.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ص٥.

(٣) ينظر: منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ص٥.

الألفاظ، ويُعنى بأسماء الرُّواة وأنسابهم وأعمارهم، وتواريخ ولادتهم ووفياتهم، وسماعهم من شيوخهم.

النوع الثاني: علم علل الحديث، وهو من أدق علوم الحديث وأغمضها؛ فمن طريقه يمكن معرفة الأوهام الواقعة في أحاديث الثقات التي ظاهرها الصحة.

المطلب الثاني
تعريف السَّند والإسناد لغةً واصطلاحًا

أولًا: تعريف السَّند لغةً واصطلاحًا:

السَّنَدُ لغةً: في المصباح المنير: «ما اسْتَنَدْتَ إليه من حائط وغيره» [(١)]، وفي القاموس المحيط: «ما قابَلَكَ من الجبل وعلا عن السَّفْحِ، ومُعْتَمَدُ الإنسان» [(٢)].

السَّنَدُ اصطلاحًا: هو الطريق الموصِّلة إلى المتن، أو بعبارة أخرى: هم رواة الحديث الذين رووا لفظ الحديث. وسُمُّوا طريقًا؛ لأنهم كالطريق التي يُتوصل بها إلى المقصود[(٣)].

قال بدر الدين ابن جَماعة[(٤)]، والطِّيبي[(٥)]: السَّند: هو الإخبار عن طريق المتن،

---

(١) المصباح المنير للفيومي ص ٢٩١ (سند).

(٢) القاموس المحيط ١/ ٣٧٠ (فصل السين، باب الدال)، وينظر: لسان العرب ٣/ ٢٢٠ (سند)، والمعجم الوسيط ١/ ٤٥٦ (سند).

(٣) بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال للدكتور محمد محمود أحمد بكار ص ٤٦.

(٤) هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله، قاضي القضاة، شيخ الإسلام، الخطيب، المفسر، له تعاليق في الفقه والحديث والأصول والتواريخ وغير ذلك،، له تصانيف، منها: المنهل الروي في الحديث النبوي، وكشف المعاني في المتشابه، وغيرها، توفي بمصر سنة ٧٣٣هـ. تذكرة الحفاظ للذهبي ٥/ ١٤٤، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٦/ ١٠٤.

(٥) هو: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، كان شديد الرَّدِّ على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعًا، ، من كتبه:الخلاصة في معرفة الحديث، وشرح مشكاة المصابيح في الحديث، وغيرها، توفي سنة ٧٤٣ هـ. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٢/ ١٨٥.

وأخْذُه من السَّند: وهو ما ارتفع من سفح الجبل؛ لأن المُسنِد يرفعه إلى قائله، ومن قولهم: فلان سَنَدٌ، أي: مُعْتَمَدٌ؛ فسُمِّي الإخبار عن طريق المتن سندًا؛ لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه[١].

ثانيًا: تعريف الإسناد لغةً واصطلاحًا:

الإسناد لغةً: في المصباح المنير: «أَسْنَدْتُ الحديث إلى قائله: رَفَعْتُه إليه بذكر ناقله»[٢]، وفي القاموس المحيط: «سَنَدَ إليه سُنودًا وتَساندَ: اسْتَنَدَ، وفي الجبل: صَعدَ كأَسْنَدَ وأسْنَدْتُهُ أنا فيهما»[٣].

الإسناد اصطلاحًا: هو رفعُ الحديث إلى قائله. قال الطِّيبي: هما متقاربان -السَّند والإسناد- في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما، وقال ابن جماعة: المُحدِّثون يستعملون السَّند والإسناد لشيء واحد[٤].

المطلب الثالث

تعريف المتن لغةً واصطلاحًا

أولًا: تعريف المتن لغةً:

في القاموس المحيط: «المتْنُ: ما صَلُبَ من الأرض وارْتَفَعَ، ومَتَنَ الكَبْشَ: شَقَّ صَفْنَه واسْتَخْرَجَ بَيْضَهُ بعُرُوقِها، والمماتنةُ: المماطَلَةُ والمباعَدَةُ في الغايَةِ»[٥].

وفي المصباح المنير: «مَتُنَ الشيء متانةً: اشْتَدَّ وقَوِيَ، فهو متين، والمتْنُ من

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/ ٤١.

(٢) المصباح المنير للفيومي ص ٢٩١ (سند).

(٣) القاموس المحيط ١/ ٣٧٠ فصل السين، باب الدال.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/ ٤١-٤٢.

(٥) القاموس المحيط ٤/ ٢٦٥ فصل الميم، باب النون.

الأرض: ما صَلُبَ وارتفع، والمَتْنُ: الظَّهْرُ»[١].

ثانيًا: تعريف المتن اصطلاحًا:

قال الطِّيبي: المتن: هو ألفاظ الحديث التي تتقوَّم بها المعاني. وقال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غايةُ السَّند من الكلام، من المماتنة، وهي: المباعدة في الغاية؛ لأنه غاية السَّند، أو من مَتَنْتُ الكبش: إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأن المُسنِد استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو: ما صَلُب وارتفع من الأرض؛ لأن المُسنِد يقوِّيه بالسَّند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس، أي: شدُّها بالعصب؛ لأن المسُنِد يُقوِّي الحديث بسنده»[٢].

(١) المصباح المنير للفيومي ص ٥٦٣ (متن).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ٤٢.

المبحث الثاني

النَّشأة المبكرة لنقد الحديث

نشأ نقد المتون في مرحلة متقدمة جدًّا في عهد الصحابة رضي اللَّه عنهم، وقد اشتهر بذلك المكثرون منهم وعلى رأسهِم السيدة عائشة رضي اللَّه عنها التي هيأها اللَّه عز وجل لأنْ تجمع الكثيرَ من حديث رسول اللَّه ﷺ.

فقد استدركت السيدة عائشة رضي اللَّه عنها عَلَىٰ بعض الصحابة بعض الأحاديث التي جمعها بدر الدين الزَّرْكشي[(١)] في جزء سمَّاه «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» [(٢)]، وهو كتاب فريد في بابه؛ لأن موضوعه استدراكات السيدة عائشة على الصحابة، وهو يؤسس من خلالها لقواعد توثيق الحديث النبوي الشريف.

فقد عرضت رضي اللَّه عنها ما رواه الصحابة على الأصول الثابتة والمشاهدة من أحوال رسول اللَّه ﷺ، فظهر من خلال ذلك مَنْ أدَّى منهم الحديث أداءً مُتْقَنًا كما صدر من رسول اللَّه ﷺ، وظهر من اعترى روايته بعضُ الخطأ أو الوهم، أو عارضت روايته ما شاهدته أو سمعته من رسول اللَّه ﷺ، ومن هنا نشأت قواعد النَّقد الخارجي والدَّاخلي للحديث النَّبوي الشَّريف.

ففي مجال النَّقد الدَّاخلي عرضت الحديث الشَّريف على القرآن الكريم، وعلى

---

(١) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: الإجابة لا يراد ما استدركته عائشة على الصحابة، والبحر المحيط في أصول الفقه، وإعلام الساجد بأحكام المساجد، وغيرها. توفي سنة ٧٩٤هـ. طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ٣/ ١٦٧.

(٢) طبع أكثر من طبعة أفضلها طبعة د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ = ٢٠٠١م، وقد اختصره الإمام جلال الدين السُّيوطي ورتَّبه على الأبواب الفقهية، في مؤلَّف سمَّاه: «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة».

السُّنَّة النَّبوية المعروفة والمشاهدة من رسول اللَّه ﷺ، وعلى الأصول الإسلامية. وفي مجال النَّقد الخارجي بيَّنت خطأ بعض الرواة بما أسهم في اشتراط الضبط في تلقِّي الحديث الشريف وأدائه.

ولا يظُنَّ ظانٌّ أنَّ ما أبدته السيدة عائشة رضي اللَّه عنها من استدراكات كان غير قابل للمناقشة، أو أنها جاءت فيه بالقول الفصل، بل كثير منه اجتهادات تقابلها وجهاتُ نظرٍ أخرى تُقِرُّ ما عليه الآخرون، أو تكون الروايات المُستدركة منسوخة، وصدر ناسخها دون علم بعض الصحابة الذين يروونها بهذا النَّاسخ، أو يكون هذا وذاك من باب العام والخاص، أو المطلق والمقيد، بحيث يمكن الجمع بين هذه الروايات التي تبدو متعارضة وهي - في الحق- ليست كذلك.لكن المفيد غاية الفائدة أن السيدة عائشة رضي اللَّه عنها بهذه الاستدراكات قد أرست قواعد في النَّقد الخارجي والداخلي للحديث النبوي الشريف، أصبحت تلك القواعد فيما بعد أدواتٍ لتوثيق السُّنَّة، وإبعادِ التَّحريف والزَّيف والخطأ عنه.

ولم تكن السيدة عائشة رضي اللَّه عنها - الصِّدِّيقة بنتُ الصِّدِّيق - وحدها في هذا المجال، وإنما كان هناك من الصحابة من حذا حذوها[(١)]. وممن نُقِلَ عنه من الصحابة رضي اللَّه عنهم أنه نقد المتون أيضًا عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وابن عباس، وعليٌّ، رضي اللَّه عنهم أجمعين.

ثم كانت هذه الطريقة هي طريقة مَنْ بعدهم من التابعين، قال الرَّبِيعُ بنُ خُثَيْم[(٢)]: «إنَّ من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإنَّ من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها» [(٣)].

---

(١) ينظر مقدمة د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي لكتاب الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ٣-٥.

(٢) هو: الربيع بن خثيم بن عائذ، الإمام القدوة العابد، أبو يزيد الثوري الكوفي، أحد الأعلام، أدرك زمان النبي ﷺ، وأرسل عنه. وكان يُعَدُّ من عقلاء الرجال. توفي سنة إحدى وستين، وقيل: ثلاث وستين. سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٥٨، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص ١٦٠.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص ١٠٦.

وقد استخدم بعض المُحدِّثين هذه الطريقة في نقد الأخبار دون النَّظر إلى أسانيدها، منهم الخطيبُ البغدادي[١]، ففي عصره كان رئيس الرؤساء قد تقدَّم إلى الخطباء والوعاظ أن لا يرووا حديثًا حتى يعرضوه على الخطيب، فما صَحَّحَهُ أَوْرَدُوهُ، وما رَدَّه لم يذكروه، وأظهر بعض اليهود كتابًا ادَّعى أنه كتاب رسول اللَّه ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، وذكروا أن خطَّ عليٍّ رضي اللَّه عنه فيه. وحُمِل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، فعرضه على الخطيب، فتأمله، وقال: هذا مزورٌ، قيل: من أين قلت؟ قال: فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان وهو أسلم عام الفتح، وفتحت خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين[٢].

وقد قال ابن قيِّم الجوزية رحمه اللَّه عن ذلك الكتاب: وهذا كذب من عدة وجوه، وهذه الوجوه:

أحدها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غَزاة الخندق.

الثاني: أن فيه: «وكتب معاوية بن أبي سفيان» هكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح وكان من الطُّلقاء.

الثالث: أن الجزية لم تكن نزلت حينئذٍ، ولا يعرفها الصحابة، ولا العرب، وإنما أُنزلت بعد عام تبوك، حين وضعها النبي ﷺ على نصارى نَجران، ويهود اليمن، ولم تُؤخذ من يهود المدينة؛ لأنهم وادَعُوه قبل نزولها، ثم قَتل مَنْ قَتل منهم، وأجلى بقيتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية، فلما نزلت آية

---

(١) هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، أبو بكر، الخطيب الحافظ الناقد، محدث الوقت صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مئة. سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٠، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ١/ ٢٤٠.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١٢/ ١٢٤، حقَّقه ودقَّق أصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، وقال: «وقد سبق الخطيب إلى هذا النقل، سبقه محمد بن جرير كما ذكرت في مصنف مفرد»، وينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٢٨٠، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

الجزية استقرَّ الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على مَنْ لم يتقدَّم له معه صُلح، فمن ها هنا وقعت الشُّبْهة في أهل خيبر.

الرابع: أن فيه: «وضع عنهم الكُلَف والسُّخَر»، ولم يكن في زمانه كُلَف ولا سُخَر ولا مُكوس.

الخامس: أنه لم يجعل لهم عهدًا لازمًا، بل قال: «نُقِرُّكم ما شئنا»[(١)]، فكيف يضع عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهد لازم مُؤبد، ثم لا يُثْبِتُ لهم أمانًا لازمًا مؤبدًا.

السادس: أن مثل هذا مما تتوفر الدَّواعي على نقله، فكيف يكون قد وقع، ولا يكون عِلمُه عند حَمَلة السُّنَّة من أصحابه، والتابعين، وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهود؟

السابع: أن أهل خيبر لم يتقدَّم لهم من الإحسان ما يُوجب وضع الجزية عنهم؛ فإنهم حاربوا اللَّه ورسوله، وقاتلوه، وقاتلوا أصحابه، وسلُّوا السُّيوفَ في وجوههم، وسَمُّوا النبي ﷺ، وآووا أعداءه المحاربين المحرِّضين على قتاله، فمن أين يقع هذا الاعتناء بهم، وإسقاط هذا الفرض الذي جعله اللَّه عقوبة لمن لم يَدِن منهم بدين الإسلام؟

الثامن: أن النبي ﷺ لم يُسقطها عن الأبْعَدين مع عدم معاداتهم له؛ كأهل اليمن، وأهل نجران، فكيف يضعها عن جيرانه الأَدْنين مع شدَّة معاداتهم له، وكفرهم، وعنادهم، ومن المعلوم أنه كلما اشتدَّ كُفْرُ الطائفة وتغلَّظت عداوتهم، كانوا أحقَّ بالعقوبة لا بإسقاط الجزية؟

التاسع: أن النبي ﷺ لو أسقط عنهم -كما ذكروا- الجزية؛ لكانوا من أحسنِ الكفار حالًا، ولم يَحْسُن بعد ذلك أن يشترط لهم إخراجهم من أرضهم وبلادهم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/ ٨٢٤، حديث ٢٢١٣، كتاب المزارعة، باب إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراضيهما، ومسلم في صحيحه ٣/ ١١٨٧، حديث ١٥٥١، كتاب المُساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

متى شاءَ، فإن أهل الذِّمة الذين يُقِرُّون بالجزية لا يجوز إخراجهم من ديارهم ما داموا مُلتزمين لأحكام الذِّمة، فكيف إذا رُوعي جانبهم بإسقاط الجزية، وأُعفوا من الصَّغار الذي يلحقهم بأدائها، فأيُّ صَغار بعد ذلك أعظم من نفيهم من بلادهم، وتشتيتهم في أرض الغُربة، فكيف يجتمع هذا وهذا؟!

العاشر: أن هذا لو كان حقًّا؛ لَمَا اجتمع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، والتابعون، والفقهاء كلهم على خلافه، وليس في الصحابة رجل واحد قال: لا تجب الجزية على الخيبرية، لا في التابعين، ولا في الفقهاء، بل قالوا: أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء، وعرَّضوا بهذا الكتاب المكذوب، وقد صرَّحوا بأنه كذب، كما ذكر ذلك الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطَّيب، والقاضي أبو يعلى وغيرهم». وذكر الخطيب البغدادي هذا الكتاب، وبيَّن أنه كذِب من عِدَّة وجوه وأُحضر هذا الكتاب بين يدي شيخ الإسلام -أي: ابن تيمية- وحوله اليهود يزفونه ويُجِلُّونه، وقد غُشِّي بالحرير والدِّيباج، فلما فتحه وتأمله بزق عليه، وقال: هذا كذب من عِدَّة أوجه وذكرها، فقاموا من عنده بالذُّل والصَّغار[(١)].

وممن اهتم بطريقة نقد الأخبار دون النَّظر إلى أسانيدها وبيَّنها بيانًا شافيًا، بل ووضع قواعد لمعرفة الوضع والوهم والغلط في متون الأحاديث الإمام ابن قيِّم الجوزية -رحمه الله- في كتابه الماتع «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»، وسيأتي الحديث -إن شاء اللَّه تعالى- عمَّا قعَّدَه من قواعد في المبحث الرابع: قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين.

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٩٠-٩٤، وينظر: أحكام أهل الذمة لابن القيم ١/ ٩١-٩٤، تحقيق يوسف بن أحمد البكري، شاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

المبحث الثالث

الرَّد على دعوى إهمال المُحدِّثين نقد المتن

ادَّعى الكاتب أحمد أمين أن المُحدِّثين اهتموا بنقد سند الحديث وأهملوا نقد المتن، وذلك في كتبه «فجر الإسلام»، و«ضُحى الإسلام»، و«ظهر الإسلام». حيث ادَّعى أنَّ علماء الجرح والتعديل: «عُنوا بنقد الإسناد أكثر مما عُنوا بنقد المتن»، وقد تقدمت النُّقولات عنه في صدر هذا البحث.

وفي الحقيقة، فإنَّ دعوى أحمد أمين لم تكن جديدةً بل سبقه بعض المستشرقين منهم: شاخت، وجولد زيهر، وكاتياني، وغاستون ويت.

وتلك الدَّعوى فيها ظلمٌ بيِّنٌ للمُحدِّثين، وبُعْدٌ عن الحقيقة؛ لأن مَن درس مناهج المُحدِّثين وعرف طريقتهم عَلِم أنهم عُنوا بالأسانيد والمتون على حدٍّ سواء.

ومن جانب آخر، فإن عملية النَّقد – في أهدافها وفي جملتها – إنما تهدف لخدمة المتون والأسانيد، وهي في النهاية خدمةٌ للمتون خاصة، وما الأسانيد إلَّا وسيلة.

و الرَّدُّ على أحمد أمين ومَنْ سبقه مِن المستشرقين في ثلاثة مباحث:

المطلب الأول: اهتمام علم مصطلح الحديث بالرَّاوي والمروي.

المطلب الثاني: لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن.

المطلب الثالث: اعتناء المُحدِّثين بالإسناد ليس لذاته بل لخدمة المتن.

المطلب الأول

اهتمام علم مصطلح الحديث بالرَّاوي والمروي

باستعراض مباحث مصطلح الحديث يتبين لنا: أن العلماء عُنوا بالأسانيد كما عُنوا بالمتون؛ ولذلك قالوا: إن مصطلح الحديث إنما هو بحث في الأصول والقواعد التي تبيِّن حال الراوي والمروي -والمروي هو المتون- وهكذا كان لعملية النَّقد شقَّان وإن كان الهدف -كما سبق- في النهاية هو المتن.

ويظهر لنا جليًّا: أن اهتمام المُحدِّثين مُوَّزعٌ بدرجةٍ تكاد تكون متساوية بين الأسانيد والمتون، فمباحث علم مصطلح الحديث تدور حول الإسناد والمتن من حيث القبول والرَّد، ففي حالة القبول يدرسون الصحيح والحسن، وفي حالة الرَّدِّ يدرسون الضعيف والموضوع، ونكاد نلمح في جميع مصطلحاتهم تقسيمًا ثنائيًّا مؤلَّفًا من السَّند والمتن، وأهم ما في هذا الشأن: أن المتن يذكر من تقسيمهم كالسند.

ففي بحث الصحيح والحسن قضيةٌ مشتركةٌ خلاصتها: أن الصِّحة قد تتناول السند والمتن معًا، أو السَّند دون المتن، أو المتن دون السند، ومثلها الحسن في ذلك، فلا يُحكم بصحة حديث ولا حسنه إطلاقًا، بل يُبَيَّنُ نوع صحته أو حسنه؛ هل وقع في الإسناد أو المتن؟ فما كلُّ ما صحَّ سندًا صحَّ متنًا.

والحسن لذاته حين يرقى إلى درجة الصحيح لغيره لا يُنظر فيه إلى كثرة طرقه وأسانيده فقط، بل يلاحظ فيه - منذ الخطوة الأولى - أنه كالصحيح لذاته من تجرده من كل شذوذ وعلة، وفي الشُّذوذ تفردٌ ومخالفةٌ كثيرًا ما يكونان في المتن؛ لذلك قالوا: «لا يجيئك بالحديثِ الشاذِّ إلا الرجل الشاذ»، ولذلك كرهوا روايةَ المناكير، وفي العلة ضربٌ من النَّقد الذاتي يتناول المتون بالتضعيف من خلال توهين الرواة المدرك بنوع من الإلهام والتَّعمق في الفهم لا بحفظ الأسماء والأسانيد.

وفي أكثر أنواع الضعيف تتضح هذه الثنائية، يستوي فيها ما كان خالصًا للضعف وما كان مشتركًا بين الصحيح والحسن والضعيف. فمرسل الصحابة مقبول رغم انقطاع السَّند؛ لأن المتن الذي يحكيه الصحابة لا يُعقل أن يكون مخترعًا، فإذا كان هؤلاء الصحابة ممن يتلقون الإسرائيليات تشدَّد العلماء؛ لأن متونهم قد تخالف متون الأحاديث النبوية، ومن هنا تَحَفَّظ النُّقاد في تفسير الصحابة، فلم يُطْلقوا القول بأن له حكم المرفوع؛ مخافة تأثر بعضهم بمُسْلِمة أهل الكتاب[1].

ومع اعترافهم بأن التَّعليل أكثر ما يتطرَّق إلى الإسناد لم ينفوا تعليل المتن، فقالوا: لا يُطْلق الحكم بصحة حديثٍ ما لجواز أن يكون فيه علة في متنه، ومع أن الاضطراب أكثر ما يقع في الإسناد، لم يَفُتِ النُّقاد أن ينبِّهوا على وقوعه في المتن أيضًا، وجاءوا على ذلك بشواهد، وقسَّموا المقلوب إلى قسمين: مقلوب متنًا، ومقلوب إسنادًا.

وتشددهم في أداء الحديث باللفظ أكثر ما يتَّجه إلى المتون، حتى لا يكذب الناس على رسول اللَّه ﷺ، لا سيما إذا لحن الراوي؛ زاعمًا أن خطأه من لفظ رسول اللَّه ﷺ فقد عدُّوهُ متعمدًا للكذب، جديرًا بأن يتبوأ مقعده من النار.

هذا، وبعض مباحث القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف كالموقوف والمرفوع إنما يُنظر فيها إلى حال المتن كالمرفوع مثلًا، فإن للمرفوع إلى النبي ﷺ نورًا كنُورِ النهار يعرفه الذَّوق السَّليم، فلا يخفى على أحدٍ شيءٌ مما يحمل عليه أو يوضع فيه؛ لأن للموضوع المختلق ظلمة كظلمة الليل تنكره البصيرة النَّيِّرة.

وكثير من مباحث هذا القسم المشترك يتناول المتون بالدرجة الأولى، وإن كانت له صور في الأسانيد، كالمُدْرج مثلًا، فإن مُدْرج الإسناد يرجع في الحقيقة إلى المتن وكالمصحَّف أيضًا، فإنه أكثر ما يقع في المتون، ومصطلحا الفَرْد والغريب يُخَيَّل

(١) ينظر: علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ص ٢٧٨-٢٧٩.

إلى الباحث أنهما ليسا أكثر من بحثين خالصين للإسناد، يجمعهما رابط مشترك هو التَّفَرُّد، ولكن النَّظرة الفاحصة المُدققة ترى القضيةَ ألصقَ بالمتن منها بالسند، فكما أنكروا روايةَ الشَّواذِّ والمناكيرِ أنكروا الولوع بالأفراد والغرائب، وفَرُّوا من حُسْن هذه الغرائب؛ لمخالفتها متون الروايات العزيزة والمشهورة والمستفيضة.

أما هذه الأنواع الثلاثة الأخيرة ـ أي: الروايات العزيزة والمشهورة والمستفيضة ـ فلم تكن غايةُ النُّقاد من مباحثها سوى تقوية الأحاديث الأفراد والغرائب بمتون تشهد لها وتُتابعها، وليس تقويتها بأسانيد متعددة ورجال كثيرين، فكانت مقاييسهم فيها قيمية، يعني: تُبيِّنُ قيمة المتن، لا كمية عددية، أي: تُبَيِّن تعدد الأسانيد.

ولعلنا -على هذا الأساس من العناية الخاصة بالمتون- نفهم تشدد المُحدِّثين في الأصول أكثر من تشدُّدهم في المتابعات والشواهد، فالأصول ينبغي لها من الثقة بمتونها أكثر مما ينبغي للفروع المُقوية للفظها أو المُعززة لمعناها، ونفهم أيضًا سرَّ رفضهم متروك الحديث عند الاعتبار؛ لأن من صفات المتروك عدم الضبط، فحفظ المتون لا يواتيه مهما يبذل من الجهد فيه، فكان أن فرَّقوا بين ما هو صالح الاعتبار وما هو غير صالح.

وإذا تذكرنا أن الشَّاهد عندهم على قسمين: لفظي ومعنوي، وأن اللفظي يتناول متن الحديث نصًّا، وأن المعنوي يُردُّ إليه؛ لأنه تقوية للمتن نفسه بما يقارب لفظه. وأضفنا إلى ذلك: أن في المُتابعة أيضًا مُقاربة للفظ أدركنا ما للمتن من قيمة في جميع هذه المصطلحات.

على أنه لا يزال بعض المستشرقين وتلامذتهم المخدوعين بعلمهم «الغزير» يرتكبونها كُلَّمَا عرضوا للحديث النبوي، إذ يفصلون بين السَّند والمتن مثلما يُفصل بين خصمين لا يلتقيان، أو ضُرَّتين لا تجتمعان، فمقاييس المحدثين في السَّند لا تُفْصَلُ عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التَّوضيح والتَّبويب والتَّقسيم، وإلا

فالغالب على السَّند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحِسَّ أن يرد عن طريق سند صحيح، وإذن فكل أبحاث النُّقاد في رجال الإسناد، وفي شروط الرواة، إنما تُؤدِّي بكل بساطة إلى النتيجة التي لا مفرَّ منها: وهي نقد متون الحديث؛ لمعرفة درجتها من الصحة والحسن والضعف[١].

المطلب الثاني

لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن

إنما تثبت هذه الدَّعوى لو كان المُحدِّثون إذا حكموا بصحة الإسناد حكموا بصحة المتن تبعًا لذلك، وليس الأمر عندهم كذلك فقد ثبت عنهم قديمًا وحديثًا أن صحة الإسناد لا يترتب عليها صحة المتن، فقد يصحُّ الإسناد ولا يصحُّ المتن؛ لذا قعَّد المُحدِّثون: «ليس كل ما صحَّ سنده صحَّ متنه»، وأكَّدوا عليها وعملوا بها في نقد الحديث من جهة متنه، فلم يُلْههم عن صحة الإسناد غرابة المتن أو شذوذه ونكارته[٢].

وهذه طائفة من أقوالهم تؤكد على تلك القاعدة: قال ابن الصلاح: «قد يُقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصحُّ؛ لكونه شاذًّا أو مُعلَّلا» [٣].

وقال النَّووي: «لأنه قد يصحُّ أو يَحْسُن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة» [٤].

وقال ابن القيِّم: «وقد عُلِم أنَّ صحة الإسناد شرطٌ من شروط صحة الحديث، وليست مُوجِبَةً لصحته، فإنَّ الحديث إنما يصحُّ بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثِّقات أو شذَّ عنهم» [٥].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص ٢٨٠-٢٨٣ بتصرف.

(٢) ينظر: مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر غرم الله الدميني ٢٤٧-٢٤٨ بتصرف.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

(٤) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ص ٦.

(٥) الفروسية لابن القيم ص ٢٤٦، تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

وقال ابن كثير: «والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذًّا أو معلَّلا» [١].

وقال العراقي في ألفيته:

الحُكْمُ لِلإِسْنَادِ بِالصِّحَّةِ أو بِالْحُسْنِ دُونَ الحُكْمِ لِلمَتْنِ رَأَوْا[٢]

وقال السَّخاوي: «إذ قد يصحُّ السَّند أو يَحْسُن لاستجماع شروطه من الاتصال، والعدالة، والضبط دون المتن لشذوذ أو علة» [٣].

وقال السيوطي: «قد يصحُّ أو يَحْسُن الإسناد لثقة رجاله، دون المتن لشذوذ أو علة» [٤].

وقال الصَّنعاني: «اعلم أنَّ من أساليب أهل الحديث أن يحكموا بالصحة والحسن والضَّعف على الإسناد دون متن الحديث، فيقولون: إسناد صحيح، دون حديث صحيح، ونحو ذلك، أي: حسن أو ضعيف؛ لأنه قد يصحُّ الإسناد لثقة رجاله، ولا يصحُّ الحديث لشذوذ أو علة.

والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصحُّ السَّند أو يَحْسُن لاستجماع شرائطهما، ولا يصحُّ المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصحُّ السَّند ويصحُّ المتن من طريق أخرى» [٥].

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٣٦ مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر، ط٣.

(٢) ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة) مع فتح المغيث للسخاوي ١/ ١١٩.

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١١٩، تحقيق الشيخ علي حسين علي، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/ ١٦١.

(٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ١/ ٢١١، دراسة وتحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

وقال ابن الجوزي: «وقد يكون الإسناد كلُّه ثقات ويكون الحديث موضوعًا أو مقلوبًا، أو قد جرى فيه تدليس، وهذا أصعبُ الأحوال ولا يعرف ذلك إلا النُّقاد»[(١)].

المطلب الثالث

اعتناء المُحدِّثين بالإسناد ليس لذاته بل لخدمة المتن

عندما يفحص المُحدِّثون السَّند ويتأكَّدون من صحته، وأنَّ رواته ثقات أثبات، فيكون هذا أدْعى للاطمئنان لصحة ما نقلوه، والوثوق به أكثر، وهذا أمر مُرَكَّبٌ في طباع البشر أن يقع الخبر -الذي ينقله الصَّادق- من أنفسهم موقعًا حسنًا، وما ينقله الكاذب موقع الشَّكِّ والرِّيبة، وبناءً على ذلك، فإن اعتناء المُحدِّثين بالإسناد هو من صميم اعتنائهم بالمتن[(٢)].

فإذا ما وَصَلَنا خبرٌ مُعيَّن فإننا ننظر أولًا في حال الرَّاوي الذي سمعنا منه الخبر، هل هو ممَّن يُعَوَّلُ على روايته أم لا؟ ثم ننظر في حال مَنْ روى عنه هذا الرَّاوي، وهكذا إلى أن نصل إلى الرَّاوي الأعلى، ثم نتحقَّق هل الراوي الأعلى كان حاضرًا في أثناء الواقعة أم لا؟ ثم ننظر في الخبر المَرْوي، هل يلائم أحوال الرَّاوي الذي نُسب إليه، وهل يمكن وقوعه في ذلك العصر والمحيط أم لا؟

فلا يَعُدُّ المُحدِّثون الرَّاويَ مقبولَ الرِّواية لمجرد العدالة والضَّبط فحسب، بل لا بدَّ من نقد المتن، وذلك بعرض روايات الرَّاوي على ما رواه الثِّقات الضَّابطين؛ للتَّأكُّد من كون الرِّواية مقبولة أم لا؟

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٠.

(٢) ينظر: مقاييس نقد متون السنة ٢٤٥-٢٤٦ بتصرف.

المبحث الرابع

قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين

في هذا المبحث نقف وقفة مع الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه القيم «المنار المنيف في الصحيح والضعيف».

ويتجَلَّى في هذا الكتاب نقد الحديث دون النظر إلى إسناده، حيث قعَّد الإمام ابن القيم قواعد كثيرة جدًّا يمكن أن تُطَبَّق على كل الأحاديث فيُمَيَّز بها بين ما هو صحيح، وما هو غير صحيح من حيث المتون لا من حيث الأسانيد.

قال الإمام ابن القيم ﵀ في كتابه: «سُئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنْظر في سنده ؟

فقال: فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضَلَّع في معرفة السنن الصحيحة، وخُلِطَت دمه ولحمه، وصار له فيها مَلَكَةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السُّنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول اللَّه ﷺ وهَدْيه فيما يأمر به وينهى عنه، ويُخْبِرُ عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالطٌ للرسول ﷺ بين أصحابه، ومثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهَدْيه وكلامه، وما يجوز أن يُخْبر به، وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل مُتَّبِع مع مَتْبوعه، فللأخصِّ به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتَّمييز بين ما يصحُّ أن يُنْسَب إليه، وما لا يصحُّ ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المُقَلِّدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم» [(١)].

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٢٦.

ثم قال ﷾: «ونحن ننبِّه على أمور كلية يُعْرَفُ بها كون الحديث موضوعًا»[(١)].

وهذه القواعد أكثر ما تكون في المتون، فمنها:

القاعدة الأولى: اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول اللَّه ﷺ وهي كثيرةٌ جدًّا:

كقوله في الحديث المكذوب: «مَنْ قال: لا إله إلا الله، خلق اللَّه من تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له»[(٢)].

وقال ابن القيم -رحمه اللَّه تعالى-: «وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقًا قصد التَّنقيص بالرسول ﷺ»[(٣)].

القاعدة الثانية: منها تكذيب الحِسِّ له:

فعند سماع هذه الأحاديث يحسُّ الإنسان أنها ليست من كلام رسول اللَّه ﷺ، أو يشعر أن هذا لا يكون مقبولًا من ناحية التجرِبة التي تتكرر في مثل هذه الأمور، ومَثَّلَ لذلك بحديث: «الباذنجان لما أُكِل له»، وحديث: «الباذنجان شفاء من كل داء».

قال ابن القيم: «قبَّح اللَّه واضعهما، فإن هذا لو قاله جهلةُ الأطباء لسخِر الناسُ منه، ولو أُكِل الباذنجان للحُمَّى والسَّوداء الغالبة، وكثير من الأمراض لم

---

(١) المصدر السابق ص٣٦.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٤٦، وفيه قصة مشهورة وقعتْ لأحمد بن أحمد ويحيى بن معين مع قاصٍّ وقف بين أيديهم في مسجد الرصافة، فروى الحديث عنهما، وأورده الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٧، في ترجمة إبراهيم بن عبد الواحد البكري، وقال: «أتى بحكاية منكرة، أخاف ألا تكون من وضعه».

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٣٦.

يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغنيَ لم يُفده الباذنجان الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يُفده العلم»[(١)].

وقال ابن القيم في زاد المعاد: «وهذا الكلام مما يُستقبح نسبته إلى آحاد العقلاء، فضلاً عن الأنبياء» [(٢)].

القاعدة الثالثة: سماجة الحديث وكونه مما يُسْخَر منه:

كحديث: «لو كان الأرز رجلًا لكان حليمًا، ما أكله جائع إلا أشبعه»، قال ابن القيم: «فهذا من السَّمج البارد الذي يُصان عنه كلام العقلاء فضلًا عن كلام سيد الأنبياء». وحديث: «الجوز دواء، والجبن داء، فإذا صار في الجوف صار شفاءً».

قال ابن القيم: «فلعنَ اللَّه واضعه على رسول اللَّه ﷺ»[(٣)].

القاعدة الرابعة: مناقضة الحديث لما جاءت به السُّنَّة مناقضةً بيِّنة:

فكل حديث يشتمل على فسادٍ، أو ظُلم، أو عيب، أو مدحِ باطلٍ، أو ذمِّ حقٍّ، أو نحو ذلك، فرسول اللَّه ﷺ منه بريء.

قال ابن القيم: «فمِنْ هذا الباب: أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأنَّ كل مَنْ يُسمَّى بهذه الأسماء لا يدخل النار[(٤)].

ومن هذا الباب أحاديث كثيرة عُلِّقت النَّجاةُ من النار بها، وأنها لا تمسُّ مَنْ فعل ذلك، وغايتها أن تكون من صغار الحسنات. والمعلوم من دينه ﷺ خلاف ذلك، وأنه إنما ضمن النَّجاة منها لمن حقَّق التوحيد» [(٥)].

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٣٧.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ٤/ ٢٩١.

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٤١.

(٤) قال ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٥٧: «هذا حديث لا أصل له».

(٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٤٦.

القاعدة الخامسة: أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنَّه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه، ولم ينقلوه:

كما يزعم أكذب الطوائف: «أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه بمحضر من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: هذا وصيِّي وأخي، والخليفة مِن بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا» [(١)]. ثم اتَّفق الكُلُّ على كتمان ذلك وتغييره، فلعنة اللَّه على الكاذبين.

وكذلك روايتهم: «أن الشمس رُدَّت لعليٍّ بعد العصر والناس يُشاهدونها» [(٢)]، ولا يشتهر هذا أعظم اشتهار، ولا يعرفه إلَّا أسماء بنت عميس» [(٣)]. الذي نُسب الحديث إليها.

القاعدة السادسة: أن يكون الحديث باطلًا في نفسه، فيدُّل بطلانه على أنه ليس من كلام رسول اللَّه ﷺ:

كحديث: «المجرَّة التي في السماء من عَرَق الأفعى التي تحت العرش» [(٤)]. وحديث: «إذا غَضِبَ اللَّه تعالى أنزل الوحيَ بالفارسية، وإذا رضي أنزله بالعربية» [(٥)]. وكحديث: «ستٌّ من النِّسيان: سُؤْر الفأر، وإلقاء القَمْلة وهي حيَّةٌ، والبولُ في الماء الرَّاكد، ومضغُ العلك، وأكل التُّفاح، ويحلُّ ذلك اللِّبان الذَّكر» [(٦)]. وكحديث:

(١) قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ٢/ ٢٥٧: «إن أحاديث المؤاخاة لعلي كلها موضوعة».

(٢) قال ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٣٥٥، وقال ابن تيمية في منهاج السنة ٨/ ١٢٥: «وهذا مما لا يقبل نقله إلا ممن عرف عدالته وضبطه لا من مجهول الحال».

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٤٧-٤٨.

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٤٢، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ».

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١١١، وقال: «هذا حديث موضوع».

(٦) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٤٩ وقال: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به الحكم - يعني: ابن عبد الله - قال أحمد بن حنبل: كل أحاديثه موضوعة، وقال أبو حاتم الرازي: هو كذاب».

«الحجامة على القفا تورث النسيان»[(١)]. وحديث: «يا حميراء[(٢)]، لا تغتسلي بالماء المُشمَّس فإنه يُورث البَرَص»[(٣)]. وكل حديث فيه: يا حميراء أو ذكر الحميراء فهو كذبٌ مُخْتَلَقٌ[(٤)].

القاعدة السابعة: أن يكون كلامه لا يُشْبِه كلام الأنبياء، فضلًا عن كلام رسول اللَّه ﷺ الذي هو وَحْيٌ يُوحى:

كما قال اللَّه تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤]، أي: وما نطقُه إلا وَحْي يُوحى، فيكون الحديث مما لا يُشْبه الوحي، بل لا يُشْبه كلام الصحابة.

كحديث: «ثلاثة تزيد في البصر: النَّظرةُ إلى الخُضرة، والماءُ الجاري، والوجهُ الحسن»[(٥)]، وهذا الحديث مما يُجَلُّ عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك. يعني: أن هذا الحديث نُسِب إلى رواية هؤلاء وهم منه برآء. وحديث: «النَّظر إلى الوجه الحسن يجْلُو البصر»[(٦)].

وهذا ونحوه من وضع بعض الزَّنادقة.

وحديث: «عليكم بالوجوه المِلاح، والحدق السُّود -حدقة العين- فإن اللَّه

---

(١) ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٦٣، وقال: «في إسناده مُتَّهمٌ بالوضع».

(٢) «**يا حُمَيْراءُ**»: أي: يا بيضاء، يعني: عائشة، كان يقول لها أحيانًا تصغير الحمراء، وقيل لها: يا حُمَيراء لغلبة البياض على لونها. لسان العرب ٤/ ٢٠٨ (حمر)، ١٣/ ٤٣١ (هجن).

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٨٠، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ».

(٤) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٤٩-٥٢.

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١١١، وقال: «موضوع».

(٦) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٦٣، وقال: «هذا حديث موضوع لا نشك أن أبا سعيد -يعني: الحسن بن علي بن زكريا- هو الذى وضعه».

يستحيي أن يُعَذِّب مليحًا بالنار» [١].

فلعنة اللَّه على واضعه الخبيث.

وحديث: «النظر إلى الوجه الجميل عبادة» [٢].

وحديث: «الزرقة في العين يمن»[٣].

قال ابن القيم: «وكلُّ حديث فيه ذكر حِسان الوجوه، أو الأمر بالنَّظر إليهم، أو التماس الحوائج منهم، أو أنَّ النَّار لا تمسُّهم: فكذب، مُخْتلقٌ، وإفكٌ مُفترى» [٤].

القاعدة الثامنة: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا:

مثل قوله: إذا كان سنة كذا وكذا، وقع كيت وكيت، وإذا كان كذا كذا وقع كيت وكيت، كقول الكذاب الأشر: «إذا انكسف القمر في المحرم كان البلاء والقتال، وشُغل السلطان، وإذا انكسف في صفر كان كذا وكـذا...»[٥]. واستمر الكذّاب في الشهور كلها. وأحاديث هذا الباب كلها كذب[٦].

القاعدة التاسعة: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطُّرُقية أشبه وأليق:

كحديث: «الهريسة تَشُدُّ الظهر» [٧].

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٦١، وقال: «هذا حديث موضوع».

(٢) ذكره الهروي في المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص٢٠٢، وقال: «قال ابن تيمية: باطل لا أصل له».

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٦٢، وقال: «هذا حديث لا يصح».

(٤) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٥٣-٥٥.

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٤٠.

(٦) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٥٦.

(٧) قال أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي في المغني عن الحفظ والكتاب ص٤٥٣: «باب في الهريسة: قد صُنِّف في ذلك جزء. لا يصحُّ في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ».

وكحديث: «أكل السَّمك يُوهن الجسد»[١].

إلى غير ذلك من الأحاديث.

وحديث: «إذا طَنَّت أذنُ أحدِكم فليُصلِّ عليَّ، وليقل: ذَكَرَ اللَّه مَنْ يذكرني بخير»[٢].

وكلُّ حديث في طنين الأذن فهو كذبٌ[٣].

القاعدة العاشرة: أحاديث العقل كلُّها كذب:

كقوله: «لما خلق اللَّه العقل قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فأدبر، فقال: ما خلقتُ خلقًا أكرمَ عليَّ منك، بك آخذ وبك أعطي»[٤]..

وقال أبو الفتح الأزدي: لا يصحُّ في العقل حديث، قاله أبو جعفر العُقيلي[٥]، وأبو حاتم ابن حبان[٦]، والله أعلم[٧].

القاعدة الحادية عشرة: الأحاديث التي ذُكِر فيها الخَضر وحياته، كلها كذب ولا يصحُّ في حياته حديث واحدٌ:

كحديث: «إن رسول اللَّه ﷺ كان في المسجد فسمع كلامًا من ورائه فذهبوا ينظرون، فإذا هو الخَضر»[٨].

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٣/ ١٥، وقال: «وهذا حديث ليس بشيء لا في إسناده ولا في معناه، ولعله: يذيب الحسد، فاختلط على الراوي وفسره على الغلط».

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٧٦، وقال: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ».

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٥٧-٥٩.

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٧٤، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله»، وذكره ابن تيمية في أحاديث القصاص ص ٧٢، وقال: «هذا الحديث كذبٌ موضوعٌ باتفاق أهل العلم».

(٥) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٣/ ١٧٥، وقال: «لا يثبت في هذا المتن شيء».

(٦) قال في روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ص١٦: «لست أحفظ عن النبي ﷺ خبرًا صحيحًا في العقل».

(٧) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٦٠-٦٢.

(٨) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٦٢.

وحديث: «يلتقي الخضر وإلياس كل عام»[(١)].

وحديث: «يجتمع بعرفة جبريل وميكائيل والخضر...»[(٢)]، الحديث المُفْترى الطويل.

وسئل إبراهيم الحربي عن تعمير الخَضر، وأنه باق، فقال: مَن أحال على غائب لم يُنتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا شيطان.

وسُئِلَ البخاري عن الخضر وإلياس: هل هم أحياء؟ فقال: كيف يكون هذا[(٣)]؟ وقد قال النبي ﷺ: «لا يبقى على رأس مئة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحدٌ»[(٤)].

وسئل عن ذلك كثيرٌ غيرهم من الأئمة، فقالوا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[الأنبياء: ٣٤].

وسئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: لو كان الخَضر حيًّا لوجب عليه أن يأتي النبي ﷺ ويجاهد بين يديه، ويتعلم منه، وقد قال النبي ﷺ يوم بدر: «اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تُعبد في الأرض»[(٥)].

وكانوا ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلًا معروفين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم،

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٩٧.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٩٦، وقال: «حديث باطل».

(٣) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٩٩، وقال: «قال ابن المنادى: وجميع الأخبار في ذكر الخَضر واهيةُ الصُّدور والأعجاز، لا تخلو من أمرين: إما أن تكون أُدْخِلت بين حديث بعض الرُّواة المتأخرين استغفالا، وإما أن يكون القوم عرفوا حالها فرووها على جهة التَّعجب، فنُسِبت إليهم على وجه التَّحقيق».

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب السَّمر في العلم ١/ ٣٤، حديث ١١١٦، ومسلم في صحيحه ٣/ ١٣٨٣، حديث ١٧٦٣، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/ ١٣٨٣، حديث ١٧٦٣، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم.

فأين الخضر حينئذٍ[١]؟

قال أبو الفرج ابن الجوزي: والدليل على أن الخضر ليس بباقٍ في الدنيا أربعة أشياء: القرآن، والسُّنَّة، وإجماعُ المحققين من العلماء، والمعقول[٢].

القاعدة الثانية عشرة: أن يكون الحديث مما تقوم الشَّواهد الصحيحة على بطلانه:

كحديث عُوج بن عنق الطويل[٣] الذي قصد واضعه الطَّعن في أخبار الأنبياء، فإنهم يجترئون على هذه الأخبار. فإن في هذا الحديث: أنَّ طوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاث مئة وثلاثة وثلاثين وثُلثًا، وأنَّ نوحًا لما خَوَّفه الغرق قال له: احملني في قصعتك هذه، وأن الطُّوفان لم يصل إلى كعبه، وأنه خاض البحر فوصل إلى حُجزته -يعني: إلى وسطه-، وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس، وأنه قلع صخرة عظيمة على قدر عسكر موسى، وأراد أن يرضَّهم بها فطوَّقها اللَّه في عنقه مثل الطَّوق».

وليس العجب من جُرْأة مثل هذا الكذاب على الله، إنما العجب ممن يُدخل هذا الحديث في كتب العلم، من التفسير وغيره، ولا يُبَيِّنُ أمره. وهذا عندهم ليس من ذرية نوح، وقد قال اللَّه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧] فأخبر أن كل مَنْ بقي على وجه الأرض فهو من ذرية نوح، فلو كان لعوج هذا وجود لم يبق بعد نوح[٤].

القاعدة الثالثة عشرة: مخالفة الحديث صريح القرآن:

كحديث: «مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة».

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٧/ ١٠١.

(٢) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٦١-٦٩.

(٣) للإمام السيوطي رسالة بعنوان: «الأوج في خبر عوج»، مطبوعة ضمن الحاوي للفتاوي له ٢/ ٣٢٦.

(٤) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٧٠-٧٣.

وهذا من أَبْين الكذب؛ لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالمًا أنه قد بقي على القيامة من وقتنا هذا مئتان وإحدى وخمسون سنة، قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤] وقال النبي ﷺ: «لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»[(١)].

وقال ابن الجوزي: «كل حديث رأيتَه يُخالف المعقول، أو يُناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره»[(٢)].

القاعدة الرابعة عشرة: ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يَمُجُّها السمع، ويسمج معناها الفَطِن:

كحديث: «أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذَكَر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذُن من خبر»[(٣)].

قال ابن القيم: «ومنها أحاديث: ذم الحبشة والسُّودان، كلها كذب، ومنها أحاديث ذم التُّرك، وأحاديث ذم الخِصيان، وأحاديث ذم المماليك»[(٤)].

القاعدة الخامسة عشرة: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلم بها أنه باطلٌ:

وذلك مثل حديث: «وضع الجزية عن أهل خيبر»، وهذا كذب من عدة وجوه[(٥)].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ ﴾ ٦/ ٧٩، حديث ٤٦٩٧، وينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٧٤-٧٧.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٦.

(٣) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٨٨-٨٩.

(٤) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٨٨-٩١.

(٥) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٩١-٩٤، وقد تقدم الحديث عن هذه الوجوه في المبحث الثاني: النَّشأة المبكرة لنقد الحديث.

الخاتمة

بعد هذه الجولة الماتعة مع قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين والرَّدِّ على دعوى إهمالهم نقد المتن يطيب لي أن أسجل بعض النقاط:

أولا: تعرَّفنا على النقد في اللغة وأنه يُطلق على عدة معانٍ هي:

(أ) التمييز بين الجيد والرديء.

(ب) اختلاس النظر إلى الشيء.

(ج) المناقشة.

(د) الاختبار.

(هـ) العيب (عيب الناس).

ثانيا: خلصنا إلى أن النقد اصطلاحًا: هو تمييز الأحاديث الصحيحة من السَّقيمة والحكم على رواتها تجريحًا وتعديلًا بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة.

ثالثا: نشأ نقد المتون في مرحلة متقدمة جدًّا في عهد الصحابة رضي اللَّه عنهم، وقد اشتهر بذلك المكثرون منهم وعلى رأسهِم السيدة عائشة رضي اللَّه عنها التي هيأها اللَّه عز وجل لأنْ تجمع الكثيرَ من حديث رسول اللَّه ﷺ.

رابعا: في مجال النَّقد الداخلي عرضت السيدة عائشة رضي اللَّه عنها الحديثَ الشريفَ على القرآن الكريم، وعلى السُّنَّة النَّبوية المعروفة والمشاهدة من رسول اللَّه ﷺ، وعلى الأصول الإسلامية، وفي مجال النَّقد الخارجي بيَّنتْ خطأ بعض الرواة بما أسهم في اشتراط الضبط في تلقِّي الحديث الشريف وأدائه.

ثم كانت هذه الطريقة هي طريقة التابعين، وقد استخدم المُحدِّثون مِنْ بعدهم هذه الطريقة في نقد الأخبار دون النَّظر إلى أسانيدها، منهم الخطيبُ البغدادي، وابنُ الجوزي، وابنُ تيمية، وابنُ قيِّم الجوزية، وغيرُهم.

خامسا: دعوى أحمد أمين بأن المُحدِّثين اهتموا بنقد سند الحديث وأهملوا نقد المتن لم تكن جديدةً بل سبقه بعضُ المستشرقين، والرَّدُّ عليه وعلى مَنْ سبقه مِن المستشرقين في ثلاث نقاط هي:

(أ) اهتمام علم مصطلح الحديث بالرَّاوي والمرويِّ.

(ب) لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن.

(ج) اعتناء المُحدِّثين بالإسناد ليس لذاته بل لخدمة المتن.

سادسًا: قعَّد الإمام ابن القيم في كتابه القيِّم «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» قواعد كثيرة جدًّا يمكن أن تُطَبَّق على كل الأحاديث فيميز بها بين ما هو صحيح، وما هو غير صحيح من حيث المتون لا من حيث الأسانيد.

فمنها:

القاعدة الأولى: اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول اللَّه ﷺ وهي كثيرةٌ جدًّا.

القاعدة الثانية: منها تكذيب الحِسِّ له.

القاعدة الثالثة: سماجة الحديث وكونه مما يُسْخَر منه.

القاعدة الرابعة: مناقضة الحديث لما جاءت به السُّنَّة مناقضةً بيِّنة.

القاعدة الخامسة: أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنَّه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه، ولم ينقلوه.

القاعدة السادسة: أن يكون الحديث باطلًا في نفسه، فيدُّل بطلانه على أنه ليس من كلام رسول اللَّه ﷺ.

القاعدة السابعة: أن يكون كلامه لا يُشْبِه كلام الأنبياء، فضلًا عن كلام رسول اللَّه ﷺ الذي هو وَحْيٌ يُوحى.

القاعدة الثامنة: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا.

القاعدة التاسعة: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطُّرُقية أشبه وأليق.

القاعدة العاشرة: أحاديث العقل كلُّها كذب.

القاعدة الحادية عشرة: الأحاديث التي ذُكِر فيها الخَضِر وحياته، كلها كذب ولا يصحُّ في حياته حديث واحدٌ.

القاعدة الثانية عشرة: أن يكون الحديث مما تقُوم الشَّواهد الصحيحة على بطلانه.

القاعدة الثالثة عشرة: مخالفة الحديث صريح القرآن.

القاعدة الرابعة عشرة: ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يَمُجُّها السمع، ويسمج معناها الفَطِن.

القاعدة الخامسة عشرة: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلم بها أنه باطلٌ.

المصادر والمراجع

١- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة لبدر الدين الزَّرْكشي، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ = ٢٠٠١م.

٢- أحاديث القصاص لابن تيمية، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

٣- الحاوي للفتاوي للسيوطي، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٤- أحكام أهل الذمة لابن القيم، تحقيق يوسف بن أحمد البكري، شاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٥- اختصار علوم الحديث، مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩م.

٧- أُسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، تحقيق محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب، دون تاريخ.

٨- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، دون تاريخ.

٩- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢م.

١٠- ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة) مع فتح المغيث للسخاوي، تحقيق الشيخ علي حسين علي، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١١- إنباه الرُّواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م.

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م.

١٣- بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال للدكتور محمد محمود أحمد بكار، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، حققه وراجع أصوله الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها محمد سلطان النمنكاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

١٤- تذكرة الحفاظ للذهبى، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٥- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بمصر.

١٦- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني، دراسة وتحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

١٨- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١٩- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، حقَّق نصوصه وخرَّج أحاديث وعلَّق عليه الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٢٠- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م.

٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

٢٢- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

٢٣- صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٤- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بالقاهرة.

٢٥- ضحى الإسلام أحمد أمين، إصدارات مكتبة الأسرة ١٩٩٨م، مصوَّرة عن طبعة مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ١٣٤٣هـ = ١٩٣٥م.

٢٦- الضعفاء الكبير للعقيلي، حقَّقه ووثَّقه الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٢٧- طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

٢٨- طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٩- علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٨٤م.

٣٠- عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة للسُّيوطي، تحقيق عبد اللَّه محمد الدرويش، مكتبة العلم بالقاهرة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٣١- فجر الإسلام لأحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

٣٢- فتح المغيث للسخاوي، تحقيق الشيخ علي حسين علي، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٣٣- الفروسية لابن القيم، تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٣٤- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣٥- القاموس المحيط للفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧م.

٣٦- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٣٧- لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.

٣٨- مجموع الفتاوى لابن تيمية، تحقيق أنور الباز، وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٣٩- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، حققه ووثقه وعلق عليه مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٤٠- المصباح المنير للفيومي، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف بالقاهرة، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٤١- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للهروي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٤٢- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

٤٣- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة مصر، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

٤٤- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بغداد، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٥- معرفة الصحابة لأبي نُعيم، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٨٨م.

٤٦- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٤٧- المغني عن الحفظ والكتاب لأبي حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٨- مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر غرم اللَّه الدميني، دون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤٩- مقدمة ابن الصلاح، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٥٠- مقدمة في النقد الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٥١- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم، تحقيق يحيى بن عبد اللَّه الثُّمالي، إشراف بكر عبد اللَّه أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، منشورات مجمع الفقه الإسلامي، جدَّة، ١٤٢٨هـ.

٥٢- منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى.

٥٣- منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٤- منهج النقد في التفسير للدكتور إحسان الأمين، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٥٥- الموضوعات لابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

٥٦- الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.

٥٧- ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

٥٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، مطبعة الحلبي، دون تاريخ.

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر : ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الخالدية تقاطع التحلية مع الأمير سلطان
مركز صباح، مبنى رقم ٦٣٧٤ الدور الثاني
ص.ب ٢١٤١٤ الرمز البريدي ١٣٩٢١

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني
waqf.journal@gmail.com